

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية
دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك

د. سعدي يحيى
أ. غفصي توفيق
جامعة المسيلة

المخلص	Abstract:
<p>الجزائر كغيرها من الدول النامية، تظل البنوك فيها تشكل الكيان الاقتصادي المهيمن على النشاط التمويلي. بناء على ذلك، فإن تطوير والنهوض بالقطاع المصرفي كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية، يستوجب الاهتمام بموضوع تقييم الأداء في المؤسسة المصرفية باستخدام الأساليب العلمية، من أجل الوقوف على الانحرافات والإختلالات، للمساعدة في صناعة القرار التقويمي المناسب، من أجل زيادة مستوى الفعالية والكفاءة، وبالتالي الاقتراب من حالة الاستغلال الأمثل للموارد، وهو ما من شأنه أن يحقق الأهداف المتقاطعة بين إدارة البنك والأطراف الخارجية ذات الاهتمام.</p> <p>الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية - الأداء - الاستغلال الأمثل للموارد - التنمية الاقتصادية.</p>	<p>Algeria, like other developing countries, where banks are the dominant economic entity on the financial activity. According to that, The development and advancement of the banking sector as one of the requirements of economic development, requires attention to performance assessment in banks through the use of scientific methods, aiming to identify distortions and imbalances, and assist in the appropriate decision making, in order to increase the level of efficiency and effectiveness, and approaching the status of resources optimization, Which would achieve the goals of both the Bank management and external related parties.</p> <p>Keywords: Commercial Banks – Performance –Resources Optimization - Economic Development.</p>

مقدمة

تحتل المؤسسة المصرفية موقعا هاما وحيويا في أي بلد، عبر دورها المحوري في استقطاب وتعبئة المدخرات الوطنية وإعادة توجيهها نحو مجالات الاستثمار المختلفة، وتطوير المجتمع الذي تنشط فيه بما توفره من خدمات مصرفية متنوعة. كما أن بيئة المؤسسات المصرفية اليوم تشهد تحولات وتغيرات مستمرة، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة وازدهار الأسواق المالية، واشتداد المنافسة من جانب المؤسسات المالية غير المصرفية، لذلك اعتمدت البنوك المعاصرة خيارات واستراتيجيات عديدة (توظيف التكنولوجيا المتطورة، الاندماج، تبني خيار الصيرفة الشاملة...) من أجل زيادة القدرة على المنافسة والتوسع، وبالتالي ضمان البقاء والاستمرارية.

الجزائر وفي ظل انفتاحها على العالم، وما يميز ذلك من تحرير متدرج لقطاعاتها الاقتصادية، وإلى جانبها قطاع الخدمات المالية والمصرفية، ومع سيطرة واحتكار البنوك العمومية لما يقارب 90% من النشاط المصرفي في السوق الوطنية، فإنه من الضروري الاهتمام بموضوع تقييم الأداء فيها من أجل معرفة المستوى الحقيقي لاستغلال الموارد المتاحة، وكشف الإختلالات والمساعدة على تصحيحها، بهدف الرفع من كفاءتها وفعاليتها محليا للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية، ومسايرة تطورات الصناعة المصرفية الحديثة وتعزيز القدرة على منافسة البنوك الأجنبية.

إشكالية البحث

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كأحد أهم المؤسسات المصرفية الجزائرية وأقدمها نشأة، تمكن مع نهاية عام 2009 وبشبكة المنتشرة عبر كامل التراب الوطني التي يشتغل بها ما يفوق 14,5% من مجموع عمال القطاع المصرفي، ومن خلال تسيير حسابات العملاء التي يفوق عددها (6,6) مليون حساب، من جذب حصة 14,6% ضمن إجمالي الموارد المجمعّة لدى النظام المصرفي الجزائري، كما قُدّرت في نفس السنة نسبة مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني بـ 11,5%*.

من خلال ما تقدم يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

"هل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك يستخدم الموارد المتاحة لديه أفضل استخدام، وهل يعمل على تقديم خدمات تلائم احتياجات وتطلعات عملاء حاليين وجدد تمكنه من زيادة حصته السوقية وتعظم ربحيته؟".

فرضيات البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يستغل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط موارده بدرجة دون المستوى المرغوب.
2. يقدم صندوق التوفير والاحتياط - بنك خدمات مصرفية محدودة وبأسلوب متواضع.
3. يساعد استخدام التحليل المالي كأسلوب لتقييم الأداء في البنك التجاري على كشف مواطن القوة والضعف في توظيف الموارد المتاحة، ويوفر قاعدة معلوماتية متينة للتخطيط الجيد للمستقبل واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى:

1. إبراز أهمية موضوع تقييم الأداء في البنك العمومي باستخدام التحليل المالي، وهذا للوقوف على الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وتقديم صورة واقعية عن مستوى إدارة الموارد.
2. تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه.

حدود الدراسة

تمثلت الحدود المكانية والزمنية للدراسة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك كحالة عن البنوك العمومية الجزائرية في الفترة (2006-2009).

منهج وأدوات الدراسة

تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي من البحث، مستخدمين القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبعض الإحصائيات و المعايير والمؤشرات مالية.

أولاً: النشاط المصرفي وتقييم الأداء

يتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف البنوك بأنها مؤسسات متعددة المنتجات¹، كما يتميز مجال نشاطها بالتغير والتجدد المستمر، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صنغ تمويل جديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة...)، أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد...). لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسة المصرفية عملية أساسية وضرورية لمواجهة التغيرات والتحديات المستمرة، وبالتالي ضمان استمرارية نشاط البنك.

1- مفهوم الأداء: الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية «Performare» التي تعني إعطاء كُلية الشكل لشيء ما²، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية «Performance» التي تعني تأدية والقيام بعمل ما، أو طريقة تأدية العمل³.

من التعاريف التي تناولت مصطلح الأداء نجد ما يلي⁴:

تعريف الأداء حسب (Miller et Bromily): يعرف هذين الكاتبين الأداء على أنه «انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها».

* بناء على التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2009، وبعض إحصائيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك

تعريف الأداء حسب (P.DRUKER): ينظر (دراكر) إلى الأداء على أنه «قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال».

2- **مكونات الأداء:** يتكون الأداء من عنصرين أساسيين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء الجيد هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها، وذلك وفق العلاقة التالية⁵:

$$\text{الأداء} = \text{الفعالية} + \text{الكفاءة}$$

هنا يجب تمييز الفعالية عن الكفاءة، التي تعني تحقيق النتيجة بحد أدنى من الوسائل، بمعنى تعظيم المردود، حيث تقوم الفعالية أساسا على تحليل المخرجات التي تأخذ شكل أرقام مطلقة، أما الكفاءة فتتصل بكيفية استخدام المدخلات⁶.

3. **تعريف الأداء المالي:** يعرف الأداء المالي بأنه «مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة»⁷. ويعبر عن الأداء المالي للبنك من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطرة⁸.

4. **تقييم الأداء:** يرى البعض أن تقييم الأداء يعتبر أداة من أدوات الرقابة⁹، ذلك أنه يمثل خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية، حيث أن جوهر تقييم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها، وتكون المقارنة عادة بين ما هو محقق فعلا، وبين ما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة، والتي عادة ما تكون سنة. أما عن تقييم الأداء في البنوك فهو¹⁰ «عملية تؤكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفاء»، ويعرف كذلك بأنه «عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة».

5. معايير تقييم الأداء المصرفي:

تصنف المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى قسمين:

1.5 **المعايير النوعية:** تتعلق المعايير النوعية بمؤشرات الخدمات المصرفية كأحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في أي دولة، والتي على أساسها تقوم بعض الهيئات بتصنيف البنوك وتقييم كفاءة أدائها، أخذا بعين الاعتبار معايير التنوع في الأنشطة المصرفية، والتوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية¹¹. من جهة أخرى، تتعلق المعايير النوعية بمؤشرات تقييم خدمة العملاء ومستوى رضاهم كأحد الأساليب الهامة جدا في تقييم أداء البنك التجاري، وذلك لما تعكسه عن مدى كفاءة إدارته وما أحرزته من نجاح في السوق المصرفي. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي¹²:

- حجم شكاوى العملاء سواء نتيجة الأخطاء أو سوء الخدمة المصرفية.
- فترات انتظار العملاء لإنجاز أعمالهم، ومدى تراكم الأعمال غير المنجزة.
- مدى التناسب بين عائد العملية المصرفية والتكلفة اللازمة لأدائها.

2.5 **المعايير الكمية:** يمكن تقسيم هذه المعايير إلى ثلاث أدوات رئيسية¹³:

- أ. **البرمجة الخطية:** استخدمت البرمجة الخطية كأداة كمية غير معلمية لتقدير مؤشرات الكفاءة المصرفية وذلك انطلاقا من مفهوم الكفاءة المتمثل في تعظيم الإنتاج ضمن قيود الموارد المحدودة، أو تدنية تكلفة الموارد في ظل قيد حجم إنتاج معين.
- ب. **أدوات التقدير الإحصائي:** استخدمت أدوات التقدير الإحصائي بشكل واسع في قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية، ومنها: الحد القياسي العشوائي، الحد السميك، التوزيع الحر.
- ج. **التحليل المالي:** وهو ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

ثانيا- التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك وخدماته المصرفية

1. نبذة عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كوسيط مالي متخصص في تعبئة الادخار الشعبي بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964، مؤسسة عمومية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي¹⁴، حيث باشر نشاطه انطلاقا من هيكل «صندوق تضامن العمالات والبلديات الجزائرية»¹⁵. يعد صندوق التوفير والاحتياط من المؤسسات المالية الأولى التي تم إنشائها بعد الإستقلال ومن أكبر البنوك الجزائرية من حيث حجم الموارد المجمعة لديه، والرائد في تزويد الاقتصاد الوطني بالقروض العقارية، عهدت إليه خلال السنوات الأولى التي تلت تأسيسه مهمة جمع الودائع الصغيرة للأفراد والأسر وتوجيهها نحو مشاريع السكن، وبمرور الزمن توسع نشاطه ليشمل مجالات أخرى غير القروض العقارية، مثل تمويل أصحاب المهن الحرة والتعاونيات. في 6 أفريل 1997، وبناءً على قرار محافظ بنك الجزائر رقم 01-97، وبعد مداوات مجلس النقد والقروض تقرر اعتماد تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك، فأصبحت بذلك تسميته الجديدة «الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك»¹⁶، وهو شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره (14) مليار دج حيث يمكنه القيام بكل العمليات المصرفية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

2. خدمات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك:

بصفة عامة تقسيم الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى مجموعتين، تتعلق الأولى بجمع الودائع بمختلف أصنافها، أما المجموعة الثانية فتشمل تشكيلة القروض المقدمة والتي تغلب عليها قروض السكن، وذلك نظرا لخبرة هذا البنك وتخصصه في هذا المجال. أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فهي محدودة وقليلة.

1.2 جمع الودائع:

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بجمع الإذخارات، والتي تعد المهمة الأساسية له، حيث تمثل حصته ضمن الموارد المجمعة من قبل النظام المصرفي نسبة 14%، وذلك من خلال أشكال الإيداع التالية:

- الودائع لدى الطلب: ينقسم هذا النوع من الودائع إلى قسمين، ودائع جارية ادخارية يستفيد صاحبها من فائدة وتعتمد المؤسسة فيها صيغة دفاتر التوفير (دفتر الادخار سكن دفتر الادخار شعبي)، وأخرى حسابات جارية لدى الطلب لا يستحق عليها فائدة، وهي حساب الشيك والحساب الجاري التجاري.
- الودائع لأجل: الوديعة لأجل عبارة عن حساب مصرفي يتم فتحه بناءً على طلب العميل مقابل معدل فائدة تصاعدي ولمدة محددة.

2.2 التوظيفات:

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك هو بنك العقار، حيث نجد أن أغلب موارده موجهة لتمويل احتياجات السكن، وتمثل الفوائد على القروض المصدر الأساسي لإيراداته. وتقسم هذه القروض إلى:

- القروض العقارية الموجهة للخواص: هي قروض يمنحها البنك لزيائنه من أجل تمويل احتياجات السكن، حيث يمكن أن تصل نسبة القرض إلى 90% من سعر العقار وذلك بالاستناد إلى كل من دخل المقترض، قدرته على السداد، عمره، والحد الأقصى لمدة القرض التي يمكن أن تصل إلى 30 سنة¹⁷.
- القروض الموجهة للمرفقين العقاريين: النشاط العقاري هو ما يشتمل على مجموع الأعمال التي تساهم في إنجاز أو تجديد الأملاك العقارية المخصصة للبيع أو الإيجار، أو تلبية حاجات خاصة، حيث يمكن أن تكون الأملاك العقارية المعنية محال ذات استعمال سكني أو محال مخصصة لإيواء نشاط حرفي أو صناعي أو تجاري. أما عن القروض المقدمة للمرفقين العقاريين من قبل البنك فهي:
 - قروض موجهة للمقاولين في إطار إنجاز سكنات البيع بالإيجار.
 - تمويل شراء أراضي للترقية العقارية.

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

ج. قروض الاستثمار: قرض الاستثمار هو تمويل متوسط أو طويل الأجل، موجه لدعم مشاريع إنشاء، اقتناء أو تعزيز وسائل الإنجاز (تجهيزات) في قطاعات السكن، الطاقة، المياه والصناعات البتروكيمياوية.

3.2 الخدمات الحديثة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك:

يمكن القول أن تشكيلة الخدمات المصرفية الحديثة المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تبقى محدودة وضيئلة. وهذه الخدمات هي:

أ. البطاقة ما بين البنوك (CIB): هي بطاقة دفع وسحب بين البنوك، تتيح لصاحبها تسوية مدفوعاته مقابل السلع والخدمات لدى المحلات التجارية المجهزة بنهائي الدفع الإلكتروني، كما يمكنه من خلالها القيام بالسحوبات النقدية لدى الموزعات الآلية للأوراق النقدية، والشبايك الأوتوماتيكية للبنك، حيث تؤدي هذه الخدمة طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة. ولقد تمت الانطلاقة التجريبية لتسويق بطاقات ما بين البنوك من قبل بنك كنان في مارس 2005 بإصدار (20) بطاقة، ثم تم تعميمها في سنة 2007. وبلغ مع نهاية 2009 عدد البطاقات الموزعة على زبائن البنك (24934) بطاقة أما عن عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية المجهزة والتابعة للبنك المذكور، فوصلت مع نهاية سنة 2010 إلى (150) موزع¹⁸.

ب. التأمين المصرفي: تم التوقيع في 25 مارس 2008 بين صندوق التوفير والاحتياط و«كارديف الجزائر» (فرع عن BNP Paribas Assurance المعتمدة في الجزائر بتاريخ 11 أكتوبر 2006) على اتفاق «التأمين المصرفي» هو الأول من نوعه في الجزائر، يتعهد من خلاله بنك كنان بتوزيع كل المنتجات التأمينية لشركة (Cardif El Djazaïr) الواردة في الاتفاق عبر كل وكالاته، على أن يتم تطوير هذه الشراكة مستقبلا إلى إنشاء فرع مشترك بين المؤسستين¹⁹. والخدمات التأمينية المتفق على تسويقها هي: منتجات الاحتياط، ومنتجات التأمين على الأضرار المرتبطة بالقروض الرهنية.

ج. المقاصة الإلكترونية: قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك كغيره من المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر بالاندماج في برنامج بنك الجزائر في إطار سياسته الساعية لتطوير أنظمة المعلومات والدفع، وهذا باستحداث «نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة خلال الوقت الحقيقي» (RTGS) لأوامر الدفع التي تساوي قيمتها أو تفوق مليون دج، ونظام المقاصة الإلكترونية للاقتطاعات الآلية والتحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار جزائري. هذا ولقد انطلق العمل بهذين النظامين على مستوى هذا البنك في ماي 2006.

ثالثا- تقييم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك باستخدام مؤشرات تقييم الأداء:

تساعد المؤشرات المختلفة المستخرجة من القوائم المالية للبنك التجاري بالخروج بفكرة واضحة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، كما تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات، وبالتالي البحث عن الأسباب، وهذا من أجل اقتراح الحلول اللازمة لتقويم وتحسين الأداء في مختلف جوانبه. المعايير التي تم استخدامها في تقييم أداء البنك محل الدراسة هي مؤشرات الربحية، مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات السيولة، مؤشرات الكفاءة، ومؤشرات توظيف الأموال.

1. مؤشرات الربحية: من المؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية البنك نجد:

- معدل العائد على حقوق الملكية²⁰ (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة \ حقوق الملكية.
- معدل العائد على الأصول (ROA) = النتيجة الصافية \ مجموع الأصول.
- نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة.
- هامش الوساطة = إيرادات الاستغلال المصرفي - أعباء الاستغلال المصرفي.

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

الجدول (1) مؤشرات الربحية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مقارنة بالقطاع العمومي الجزائري
(الأرقام بالنسب المئوية (%))

2009		2008		2007		2006		البيان
معدل القطاع	معدل البنك	معدل القطاع	معدل البنك	معدل القطاع	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	
25,93	1,71	25,01	0,31	23,64	0,26	17,41	0,39	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
1,16	0,11	0,99	0,02	0,87	0,02	0,75	0,02	معدل العائد على الأصول (ROA)
54,74	96,78	60,03	99,28	69,24	99,55	77,14	99,64	نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى أرقام القوائم المالية (2009-2006)

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقيس هذا المؤشر ما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك. ومن الجدول (1) يلاحظ أن النسبة الأعلى لهذا المؤشر على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كانت في سنة 2009 بـ 1,71%، أي أن كل مائة دينار جزائري تم استثمارها في تلك السنة حققت في نهايتها عائدا قدره 1,71 دج. وبمقارنة قيم هذا المؤشر لدى البنك المدروس مع المعدلات السائدة لدى القطاع المصرفي العمومي الجزائري، فإننا نجد أنها ضعيفة جدا، وهو ما يدل على أن موارده لم توظف بالكفاءة اللازمة ما أدى إلى تدني مستوى أرباحه مقارنة بما هو متحقق لدى البنوك العمومية الأخرى.
- **معدل العائد على الأصول (ROA):** يبين هذا المؤشر النتيجة المتأتبة من توظيف موارد البنك في عناصر الأصول المستخدمة في النشاط. ونلاحظ من الجدول أعلاه أن هذا المعدل بقي ثابتا خلال كل السنوات بنسبة 0,02%، باستثناء سنة 2009 التي ارتفع فيها إلى 0,11%، وهذا بسبب أن معدل زيادة الأرباح كان أكبر من معدل زيادة الأصول. أما إذا تمت مقارنة معدلات العائد على الأصول للبنك محل الدراسة بالمعدلات المناظرة لها لدى النظام المصرفي العمومي، فنجد أنها تظل ضعيفة، ويمكن تفسير ذلك بعدم قدرة البنك على تحقيق التوظيف الأمثل لأصوله وتوليد الأرباح منها بالمستوى المرغوب، وعدم كفاءته في التحكم في الأعباء المصاحبة لتلك التوظيفات.
- **نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة:** يوضح الجدول (1) الحصة المعتبرة لإجمالي أعباء صندوق التوفير والاحتياط ضمن إيراداته الكلية قبل الضريبة، والتي كانت بما يقارب 99% خلال كل سنوات الدراسة، وبمقارنتها مع معدلات القطاع المصرفي العمومي فإنه يمكن القول أن البنك المذكور يتحمل تكاليف كبيرة ضمن نشاطه، وهو ما يشكل ضغطا كبيرا على ربحيته وتهديدا لاستمراريته، لذا يتوجب على المسؤولين فيه التحكم أكثر في المصاريف المختلفة، والرفع من مستوى مردودية الاستثمارات وتوسيع تشكيلة القروض، إضافة إلى التوجه نحو خلق خدمات مصرفية حديثة التي لا يتطلب أداؤها تخصيص موارد معتبرة، مع العمل على رفع كفاءة العنصر البشري والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة.

* تم استخراج معدلات القطاع المصرفي العمومي من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2007 و2009.

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

الجدول (2) هامش الوساطة لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مقارنة بالقطاع المصرفي العمومي الجزائري
(بالنسب المئوية (%))

2009		2008		2007		2006		هامش الوساطة
القطاع العام*	ص و ت	القطاع العام*	ص و ت	القطاع العام*	ص و ت	القطاع العام*	ص و ت	
100	100	100	100	100	100	100	100	هامش الوساطة
15,38	37,82	25,00	22,82	22,37	22,03	13,95	20,61	من العمليات مع المؤسسات المالية
67,17	66,87-	49,99	28,07-	45,87	30,52-	59,81	19,86-	من العمليات مع الزبائن
17,54	134,36	25,00	88,78	31,74	104,46	26,75	102,71	سندات وأوراق مالية أخرى
16,52	134,01	23,88	88,75	28,37	104,38	23,51	101,61	ذات العائد الثابت
1,02	0,36	1,12	0,03	3,37	0,08	3,24	1,10	ذات العائد المتغير
0,09-	5,31-	0,01	16,47	0,02	4,04	0,51-	3,46-	فوائد أخرى وإيرادات مشابهة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى أرقام جداول حسابات النتائج (2006 - 2009).

هامش الوساطة: يمثل هامش الوساطة الفرق بين كل عنصر من عناصر إيرادات الاستغلال المصرفي وما يقابلها في الطرف الآخر من أعباء الاستغلال، والجدول (2) يبين المقارنة بين معدلات هامش الوساطة لدى صندوق التوفير والاحتياط والمعدلات المتوسطة المناظرة لها في القطاع المصرفي العمومي، حيث يمكننا أن نستنتج أن الحصة الأهم من إيرادات البنك محل الدراسة مصدرها الاستثمارات في السندات والأوراق المالية الأخرى بمعدل فاق 107,5% خلال السنوات الأربعة، تليها العوائد من العمليات مع المؤسسات المالية بمعدل 25,8%، أما حاصل عملياته مع العملاء فإنه كان سلبياً في كل السنوات، ما يعني أن المدفوعات من الفوائد على الودائع كانت أكبر بكثير من إيرادات توظيفها، وهذه الوضعية الحرجة تستوجب من القائمين على إدارة البنك التعجيل بوضع إجراءات تصحيحية سريعة لهذا الاختلال، وهذا بالتقليل من الودائع الادخارية واستقطاب الودائع لدى الطلب الأخرى للحد من عبئ الفوائد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية وأشكال الائتمان المختلفة، وذلك لجذب المزيد من العملاء، وبالتالي توسيع الحصة السوقية ورفع مستوى الأرباح.

2. مؤشرات كفاية رأس المال:

- يلعب رأس المال دوراً هاماً في تحقيق الأمان للمودعين، باعتبار أن الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد البنك، فهو يمثل خط الدفاع الأول في حالة حدوث خسارة.
- من مؤشرات كفاية رأس المال المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:
- معدل كفاية حقوق الملكية = حقوق الملكية / إجمالي الأصول.
 - معدل قدرة البنك على رد الودائع²¹ = حقوق الملكية / إجمالي الودائع.
 - معدل الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول - (النقدية + أرصدة البنك المركزي + وديان لدى المؤسسات المالية).

* تم استخراج هذه النسب من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2007 و2009.

الجدول (3) مؤشرات كفاية رأس المال للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
(الأرقام بالمليون دينار الجزائري)

السنوات	2006	2007	2008	2009
معدل كفاية حقوق الملكية	$\%4,91 = \frac{30970}{631331}$	$\%6,94 = \frac{49136}{7078066}$	$\%6,72 = \frac{50067}{744756}$	$\%6,37 = \frac{52156}{819310}$
معيار القدرة على رد الودائع	$\%5,41 = \frac{30970}{572180}$	$\%7,79 = \frac{49136}{630766}$	$\%7,49 = \frac{50067}{668705}$	$\%7,06 = \frac{52156}{738282}$
معدل الأصول الخطرة	$\%5,68 = \frac{30970}{545077}$	$\%8,33 = \frac{49136}{590204}$	$\%9,31 = \frac{50067}{537851}$	$\%8,39 = \frac{52156}{621668}$

المصدر: من إعداد الباحثين بالإستناد إلى القوائم المالية (2006-2009).

- **معدل كفاية حقوق الملكية:** تستخدم هذه النسبة للدلالة على مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل استثماراته، كما تفيد في التعرف على درجة كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر التي قد تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال المودعين. ومن الجدول (3) نلاحظ أن معدلات حقوق الملكية لهذا البنك (4,91%، 6,94%، 6,72%، 6,37%) تبين أنه لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، أي أن المصادر الخارجية تمثل الجهة الأساسية لموارده (ودائع العملاء بـ 90%)، أما فيما يتعلق بعامل الأمان، وباستخدام المعيار التقليدي في حساب كفاية رأس المال، فنجد على العموم أن هذا المؤشر في تحسن مستمر، وكان أحسن معدل لكفاية حقوق الملكية في سنة 2007 بـ 6,94%، ويعود هذا إلى عملية إعادة التقييم التي شملت الأصول الثابتة وما نجم عنها من زيادة للأموال الخاصة بمبلغ 17462 مليون دج، أما عن انخفاض معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول عن النسبة البسيطة (8%)، فيمكن تفسيره بعدم قدرة البنك على توليد الأرباح بمستويات كبيرة، وهذا بالنظر إلى ما هو متاح لديه من موارد وبما يملكه من أصول معتبرة.
- **معدل القدرة على رد الودائع:** يفيد هذا المؤشر في معرفة مدى كفاية حقوق الملكية في رد الودائع، أما فيما يتعلق بالبنك محل الدراسة فنجد هذا أن المعدل كان متدنياً في سنة 2006 بنسبة 5,41%، ليتحسن بعدها بشكل ملموس في السنوات الثلاثة التالية على التوالي بالمعدلات 7,79%، 7,49% و 7,06%، والسبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً يعود إلى عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة التي شرع فيها في سنة 2007.
- **معدل الأصول الخطرة:** يعني هذا المعدل بقياس مقدار ما يمكن أن تتحمله الأموال الخاصة من الأصول الخطرة، أي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، كما أن عملية بيعها غالباً ما ترافقها بعض الخسائر.

من الجدول (3) نجد أن هذا المؤشر قد تحسن بشكل متزايد في السنوات الثلاثة الأولى. فبعد أن كان يقدر بنسبة 5,68% في 2006 وصل إلى أعلى معدل له في سنة 2008 بنسبة 9,31%، ويفسر هذا كما تمت الإشارة إليه في التحليلات السابقة إلى عملية إعادة التقييم للأصول الثابتة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى انخفاض استثمارات البنك في السندات الحكومية، والسندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت، وبعدها شهد هذا المعدل انخفاضا في سنة 2009 إلى نسبة 8,39% بسبب ارتفاع إجمالي استثمارات البنك مقارنة بسنة 2008.

3. مؤشرات السيولة:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من طلبات المودعين للسحب على الودائع، والتفيد بقوانين البنك المركزي²²، والمؤشر المستخدم في دراستنا هو:

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

السيولة القانونية = نقدية بالخرينة + أرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية + استثمارات في القيم المنقولة إجمالي الودائع

الجدول (4) نسبة السيولة القانونية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
(مليون دينار جزائري)

2009	2008	2007	2006	نسبة السيولة القانونية
$\%60,84 = \frac{451584}{742206}$	$\%63,99 = \frac{431045}{673622}$	$\%66,87 = \frac{42445}{0}$	$\%65,83 = \frac{37951}{0}$	
		$\frac{63475}{63475}$	$\frac{57653}{57653}$	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى القوائم المالية (2006 - 2009).

السيولة القانونية: من خلال الجدول (4) نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تعكس المستوى الجيد لسيولة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث كانت في فترة الدراسة تقدر بمعدل $\%64,4$ ، وهو ما يستجيب للمتطلبات القانونية الدنيا للسيولة المقدر بـ $\%50$ ، وتترجم المعدلات المرتفعة لهذا المعيار ($\%65,83$ ، $\%66,87$ ، $\%63,99$ ، $\%60,84$) استعداد البنك لتلبية طلبات العملاء للسحب على ودائعهم التي تمثل أكثر من $\%90$ من إجمالي الموارد، حيث تشكل ضمنها الإيداعات لدى الطلب ما يفوق $\%99$ من مجمل الودائع.

تجدر الإشارة إلى أن المعدلات الجيدة للسيولة القانونية ساهمت في تعزيز الثقة بين البنك وجمهور المودعين، وهو ما أدى إلى ازدياد حجم الودائع بمعدل $\%9$ سنويا، حيث بلغت مع نهاية 2009 ما يفوق 10 مليار دينار.

4. مؤشرات الكفاءة:

تهتم هذه المؤشرات بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية البنك²²، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- نسبة كفاءة التشغيل = مجموع المصاريف التشغيلية \ مجموع الإيرادات التشغيلية
- معدل إنتاجية العامل = صافي الدخل \ عدد العاملين
- تكلفة العامل = مجموع مصاريف المستخدمين \ عدد العاملين

الجدول (5) مؤشرات الكفاءة لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك

(مليون دينار جزائري)

2009	2008	2007	2006	
$\%79,45 = \frac{19376}{24387}$	$\%64,23 = \frac{16855}{26246}$	$\%66,72 = \frac{1763}{2}$	$\%72,61 = \frac{19551}{26916}$	نسبة كفاءة التشغيل
$\frac{908}{*5108} = 177728$ دج	$\frac{156}{*5170} = 30174$ دج	$\frac{126}{*5206} = 24260$ دج	$\frac{120}{*5132} = 23383$ دج	معدل إنتاجية العامل
$\frac{4275}{*5108} = 836922$ دج	$\frac{3779}{5170} = 730851$ دج	$\frac{3092}{*5206} = 593968$ دج	$\frac{2645}{*5132} = 515394$ دج	تكلفة العامل
$\%21,24 = \frac{177728}{836922}$	$\%4,13 = \frac{30174}{730851}$	$\%4,08 = \frac{24260}{593968}$	$\%4,54 = \frac{23383}{515394}$	نسبة معدل إنتاجية العامل إلى تكلفة العامل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى القوائم المالية وعدد العمال في الفترة (2006-2009).

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

- **نسبة كفاءة التشغيل:** نلاحظ من الجدول (5) القيم المرتفعة لنسب كفاءة التشغيل التي كان أعلاها في سنة 2009 بنسبة 79,45%، ويفسر ذلك بالمصاريف الكبيرة المرافقة للنشاط الواسطي للبنك، ومنها على الخصوص الفوائد المدفوعة عن الودائع الإذخارية. فمثلا في نفس السنة شكلت الأعباء من الفوائد على الودائع الإذخارية لدى الطلب ولأجل نسبة 70,2% من إجمالي أعباء الإستغلال المصرفي وهذه الحقيقة تستوجب من الإدارة العليا للبنك التقليل من هذا النوع من الإبداعات، والتوجه أكثر نحو استقطاب الودائع الجارية الأخرى (حسابات الشيك، الحسابات الجارية التجارية) التي لا يستحق دفع فوائد عليها.
- **كفاءة العامل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** إن المتأمل لمعدلات إنتاجية العامل السنوية المحسوبة في الجدول أعلاه تجعله يحكم بأن كفاءة الموظف في هذا البنك ضعيفة وضعيفة جدا، بدليل أن تكلفة العامل السنوية أكبر بكثير من إنتاجيته في كل السنوات، فنلاحظ مثلا أن معدل إنتاجية العامل في سنة 2006 بلغت 23383 دج، في حين أن متوسط ما يتقاضاه سنويا يعادل 515394 دج، أي أن متوسط دخله الشهري يضاها 42900 دج. أما نسبة معدل إنتاجية العامل إلى تكلفة العامل فكانت في نفس السنة بـ 4,54%، هذا معناه أن كل مائة دينار جزائري يتم دفعها خلال السنة من البنك إلى العامل عن أدائه، فإنه يجني منه في نهاية المطاف إيراد قدره 4,54 دج. وما يدعم تحليلنا بأن مردودية الموظف في صندوق التوفير والاحتياط ضعيفة جدا، وبالرجوع إلى الجدول رقم (2) حول هامش الوساطة، فإننا نجد أن الحصة الكبرى من أرباح البنك تتحقق من استثماراته في الأوراق المالية المختلفة وهذه المهمة من اختصاص الإدارة العليا، أما حاصل العمليات مع الزبائن فإنه سلبي في كل السنوات لفترة الدراسة (-19,8%، -30,5%، -28%، -66,8%)، وهذا النشاط نجده يرتبط تحديدا بالموظفين العاملين على مستوى الوكالات.

5. مؤشرات توظيف الأموال:

- تقيس مؤشرات توظيف الأموال درجة استثمار الموارد المتاحة في الأصول المربحة. ومن المعايير المختارة ما يلي:
- نسبة الائتمان إلى الودائع = القروض والسلفيات / إجمالي الودائع
 - معدل توظيف الودائع = (استثمارات وأوراق مالية + قروض وسلفيات) / إجمالي الودائع
 - نسبة الإستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال = مجموع القروض والاستثمارات / (حقوق الملكية+الودائع)

الجدول (6) مؤشرات توظيف الأموال لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مقارنة بالقطاع المصرفي العمومي الجزائري

2009 (%)		2008		2007		2006		
معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	
59,58	35,40	48,39	33,79	46,53	32,28	53,21	34,04	نسبة الائتمان إلى الودائع
61,75	69,62	50,44	67,08	48,82	80,65	56,49	84,94	معدل توظيف الودائع
-	65,05	-	62,44	-	74,86	-	80,61	نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى أرقام القوائم المالية (2006-2009)

* تم استخراج نسب القطاع العمومي الجزائري من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2007 و2009.

● **نسبة الائتمان إلى الودائع:** تتأتى هذه النسبة بمقارنة القروض والسلفيات الممنوحة من البنك إلى إجمالي ودائعه، ومن الجدول (6) نلاحظ بقاء هذا المعدل بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط في فترة الدراسة ضمن المجال 32,2% و 35,4%، هذا يعني أن الحجم الأهم من الودائع يتم توظيفها في استثمارات أخرى (أوراق مالية) غير النشاط الإقراضي، وبالمقارنة مع متوسط نسب الائتمان إلى الودائع لدى البنوك العمومية الجزائرية، فنلاحظ كذلك أن هذا المعدل يبقى منخفضا عن المعدلات السائدة في السوق، ويمكن تفسير ذلك بانحصار الحصة السوقية للبنك المدروس بسبب دخول بنوك منافسة مجال تخصصه (القروض العقارية). كما يمكن إضافة عوامل عديدة أخرى ساهمت في هذه الوضعية، منها صغر تشكيلة البنك من أنواع القروض والسلفيات الأخرى غير القروض موجهة للسكن، وضعف التسويق المصرفي.

● **معدل توظيف الودائع:** من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم معدلات توظيف الودائع كانت أكبر بكثير من قيم نسب الائتمان إلى الودائع، حيث وصلت في بعض السنوات إلى أكثر من الضعف، وهي مرتفعة كذلك حتى بمقارنتها مع المعدلات السائدة لدى القطاع المصرفي الجزائري العمومي، فمثلا في سنة 2006 شهد هذا المؤشر أعلى مستوى له بمعدل 84,94% وهو أكبر بكثير من نسبة الائتمان إلى الودائع في نفس السنة (34,04%)، وأعلى كذلك من معدل القطاع العمومي المقدر بـ 56,49%، وهو ما يدعم تحليلنا السابق في تركيز إدارة البنك كثيرا على استثمار موارده في السوق المالي عنه في النشاط الإقراضي.

● **نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال:** توضح هذه النسبة درجة تكثيف البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لديه داخلية وخارجية، وتحويلها إلى استثمارات متنوعة مدرة للأرباح. وكانت أعلى قيمة لهذه النسبة في سنة 2006 بمعدل 80,61%، ثم انخفضت بعد ذلك في السنوات الموالية (74,86%، 62,44%)، وبعود السبب في ذلك إلى انخفاض استثمارات البنك في السندات الحكومية والقيم المماثلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى ازدياد حجم الودائع من سنة لأخرى، وارتفاع قيم حقوق الملكية بسبب عملية إعادة التقييم للأصول الثابتة.

النتائج

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. محدودية الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (ص و ت إ) التي لا تتعدى 40 خدمة، موزعة في معظمها بين جمع الودائع ومنح القروض العقارية، في حين تتجاوز تشكيلة الخدمات لدى البنوك العالمية 360 خدمة مصرفية.
2. يحظى (ص و ت إ) بثقة عالية من جمهوره، ترجمها تزايد حجم ودائعه بمعدل 9% سنويا حيث تجاوزت مع نهاية عام 2009 ما يفوق 10 مليار دولار، لتمثل بذلك ودائع العملاء الحصة الأهم ضمن موارد البنك بنسبة تفوق 90% من إجمالي الخصوم.
3. تشير قيم مؤشرات الربحية لدى البنك المدروس إلى تدني مستوى أرباحه، حيث قدر متوسط معدل عائده على حقوق الملكية (ROE) خلال فترة الدراسة بـ 0,67%، مقارنة بـ 23% كمعدل متوسط مقابل له لدى النظام المصرفي العمومي. أما معدل عائده على الأصول (ROA) فكان بـ 0,04%، مقابل 0,94% لدى البنوك العمومية.

4. يتمتع (ص و ت إ) بسيولة عالية، حيث فاق معدل سيولته القانونية في كل السنوات نسبة 60% مقارنة بالمعدل المعياري الأدنى المساوي لـ 50%، ويترجم هذا حرصه واستعداده لتلبية طلبات السحب العادية والطارئة على الودائع.
5. كشفت مؤشرات كفاية رأس المال عن ضئيلة حجم الأموال الخاصة إلى الأصول، حيث قدر معدل مؤشر كفاية حقوق الملكية خلال فترة الدراسة بـ 6,2%، وهذا نتيجة عدم قدرة البنك على تحقيق أرباح عالية بالنظر إلى ما يتوفر لديه من موارد معتبرة، وذلك بسبب حجم عبء الفوائد المعتبر المدفوع عن الودائع الادخارية التي تمثل أكثر من 88% من مجموع الموارد.
6. تدني مؤشر إنتاجية العامل بهذا البنك الذي كان في فترة الدراسة بمعدل 63886 دج، مقارنة بأجره السنوي المقدر بـ 669284 دج، ويعكس هذا ضعف مردودية الموظفين بسبب افتقارهم للمعارف ومهارات العمل المصرفي، وعدم اعتماد معايير الكفاءة في التوظيف والترقيات، فضلا عن إهمال أساليب التحفيز والمكافأة المادية والمعنوية.
7. كشف معدل مؤشر توظيف الأموال في أشكال الائتمان لدى البنك خلال فترة الدراسة المقدر بـ 33,8%، مقارنة بالمعدل المتوسط المقابل له لدى النظام المصرفي العمومي 52%، عن انخفاض حصة القروض ضمن مجموع استثماراته، بسبب تراجع حصته السوقية، ودخول منافسين جدد مجال القروض العقارية.

الإقتراحات

بعد الوقوف على حقيقة مستوى أداء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فإننا نقترح ما يلي:

1. توجيه وتشجيع المودعين على فتح الحسابات الجارية الأخرى غير الادخارية، مع تزويدهم بوسائل الدفع المختلفة، وهو ما من شأنه أن يقلل عبء الفوائد المدفوعة عن الودائع.
2. تبني فلسفة البنك الشامل التي تفتح مجالات جديدة ومتنوعة لاستثمار الموارد.
3. زيادة الاعتماد والاستثمار في التكنولوجيا المتطورة التي تساهم بدرجة كبيرة في تقليل الأعباء، وتحسن الأداء المصرفي للبنك.
4. الإرتقاء بالعنصر البشري ورفع مستوى الكفاءة والفعالية لدى العاملين، عبر تخصيص دورات تدريبية وتكوينية لإكسابهم مهارات العمل المصرفي الحديث، إضافة إلى اعتماد أسلوب التحفيز من أجل زيادة دافعية الموظفين نحو المزيد من العمل.
5. بني خيار الاندماج للرفع من حجم الأموال الخاصة، وهذا لتقوية البنك في مواجهة الهزات المفاجئة والعنيفة، فضلا عن ما يوفره هذا الخيار من اكتساب ميزات أدائية وتنافسية لا يستطيع تحقيقها بإمكانياته الخاصة.
6. التوجه نحو اعتماد منتجات مصرفية إسلامية كإستراتيجية لاجتذاب عملاء جدد يتخرجون من المعاملات الربوية، وهو ما يساهم بالتأكيد في زيادة الحصة السوقية للبنك ويرفع من حصيلة نشاطه.

الهوامش:

1. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد (03)، 2005، ص: 89.
2. عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد (01)، نوفمبر 2001، ص: 86.
3. منير البعلكي، المورد قاموس إنجليزي-عربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ص: 673.
4. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (07)، 2009-2010، ص: 218.
5. Benoit Ndi Zambo, l'évolution de la performance : aspects conceptuels, séminaire sur l'évolution de la performance et de développement sur secteur public, ACBF, Banjul, Gambie, mai 2003, P04.
6. Nouara Kakiche, Rentabilité et Réformes des entreprises publiques algériennes, thèse de doctorat université d'Alger, 2008-2009, P48.

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

7. محمد أمين كعاسي، عبد الغني دادن، الأداء المالي من حيث المحاكاة المالية، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، أيام 8-9 مارس 2005، ص: 304.
8. إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، 2008، ص: 161.
9. محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، ط1، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 35.
10. محمد جموعي قريشي، مرجع سابق، ص: 90.
11. عبد الرحيم شيببي، جازية بن بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، أيام 24-25 أبريل 2006، ص: 06.
12. محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية "مدخل مقارنة"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص: 87-88.
13. محمد جموعي قريشي، الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003 أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 95.
14. القانون رقم 64-227 المتضمن تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الجريدة الرسمية، العدد (26)، الصادر في 25 أوت 1964.
15. Abdelkrim Naas, Le système bancaire algérien, Maisonneuve & Larose, Paris, 2003, P 40.
16. المقرر رقم 97-01 المؤرخ في 6 أبريل 1997، المتضمن اعتماد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك، الجريدة الرسمية، العدد (33) الصادر في 25 ماي 1997.
17. www.cnepbanque.dz consulté le 03/04/2012.
18. Cnep-Banque, Les algériens préfèrent la Cnep-banque, Revue de la Cnep-banque, Alger, P 17. N° 32/3ème trimestre, 2011
19. Mourad Ait Ouarab, Signature de l'accord Bancassurance CNEP-Banque CARDIF El Djazaïr, Cnep News Revue de la Cnep-Banque, Numéro spécial, Alger, Juin 2008, P5.
20. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص: 433.
21. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 204.
22. هشام جبر، إدارة المصارف، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص: 315.

الملاحق:

جدول يوضح تطور عدد عمال الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك بين 2006 و2009

السنوات	2006	2007	2008	2009
عدد العمال	5132	5206	5170	5108

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى معطيات المديرية العامة المساعدة للتطوير.

BILANS CNEP-BANQUE 2006, 2007, 2008, 2009

1- LES COMPTES DE L'ACTIF

U: Millions de DA

ACTIF	Montant			
	2006	2007	2008	2009
Caisse, banque centrale, CCP	39 195	49 240	53 686	62 279
Effets publics et valeurs assimilées	129 124	124 998	73 106	92 311
Créances sur les institutions financières	47 059	68 362	153 219	135 363
Créances sur la clientèle	196 229	204 881	227 612	262 706

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

Obligations et autres titres à revenu fixe	161 839	179 542	148 800	158 375
Obligations et autres titres à revenu variable	7	7	9	13
Participations et activités de portefeuille	2 286	2 301	2 225	3 243
Part dans les entreprises liées	200	200	92	84
Immobilisations incorporelles	75	292	251	203
Immobilisations corporelles	11 626	28 029	30 908	30 587
Autres actifs	38 556	44 485	52 211	67 463
Comptes de régulation	5 135	5 469	2 637	6 683
TOTAL ACTIF	631 331	707 806	744 756	819 310

2- LES COMPTES DU PASSIF

U: Millions de DA

PASSIF	Montant			
	2006	2007	2008	2009
Banque centrale, CCP	-	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	4 338	3 971	4 904	3 912
Comptes créditeurs de la clientèle	572 180	630 766	668 705	738 282
Dettes représentées par des titres	13	14	13	12
Autres passifs	16 726	15 600	17 001	19 411
Comptes de régularisation	6 984	8 193	3 910	4 629
Provisions pour risques et charges	582	832	1 009	2 085
Provisions réglementées	-	-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	4 967	5 301	5 875	6 732
Dettes subordonnées	4 600	4 600	4 600	4 600
Capital social	14 000	14 000	14 000	14 000
Réserves	3 446	3 446	3 446	3 602
Ecart de réévaluation	-	17 462	17 516	17 516
Report à nouveau	3 375	3 495	3 621	3 621
Résultat de l'exercice	120	126	156	908
TOTAL PASSIF	631 331	707 806	744 756	819 310

3- LES COMPTES DE RESULTAT

U: Millions de DA

PRODUITS	Montant			
	2006	2007	2008	2009
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE	26 926	26 426	26 243	24 387
Intérêts et produits assimilés	19 791	21 322	21 305	19 731
Sur opérations avec les institutions financières	1 561	1 973	2 177	1 931
Sur opérations avec la clientèle	9 524	9 117	9 738	10 254
sur obligations & autres titres à revenu fixe	8 706	10 232	9 389	7 546
Produits des titres à revenu variable	81	7	3	18
Commissions	861	815	1 367	1 163
Autres produits d'exploitation bancaire	6 193	4 282	3 569	3 476
AUTRES PRODUITS	19 778	13 926	12 720	16 900

تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
د. سعدي يحيى أ. غفصي توفيق

Reprise de provisions & récupérations sur créances amorties	14 743	8 399	4 408	10 152
Produits exceptionnels	5 035	5 528	8 312	6 748
TOTAL PRODUITS	46 704	40 351	38 963	41 287

U: Millions de DA

CHARGES	Montant			
	2006	2007	2008	2009
CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE	19 551	17 632	16 855	19 376
Intérêts et charges assimilés	12 242	12 890	13 465	14 471
Sur opérations avec les institutions financières	41	35	34	35
Sur opérations avec la clientèle	10 989	11 802	12 373	13 605
sur obligations & autres titres à revenu fixe	1 212	1 053	1 058	831
Commissions	22	11	7	3
Autres charges d'exploitation bancaire	7 287	4 731	3 383	4 902
AUTRES CHARGES	26 985	22 537	21 827	20 584
Charges d'exploitation générale	7 388	8 278	9 307	9 486
Services	2 403	2 992	2 974	2 710
Frais de personnel	2 645	3 092	3 779	4 275
Impôts et taxes	548	561	805	538
Charges diverses	1 792	1 633	1 749	1 963
Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	12 294	7 287	4 908	5 469
Dotations aux amort et prov sur immob corp et incorporelles	1 328	1 617	1 227	1 191
Charges exceptionnels	5 975	5 356	6 385	4 437
TOTAL CHARGES	46 536	40 170	38 682	39 959
RESULTAT DE L'EXERCICE AVANT IMPOT	165	182	281	1 328
Impôts sur les bénéfices des sociétés	45	55	125	420
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	120	126	156	908